## التدين وحده لا يمنع الاستبداد!



الجمعة 14 نوفمبر 2025 02:00 م

## كتب: د اعصام تليمة

## د الله عصام تليمة من على الدكتوراه في الفقه المقارن من علماء الأزهر، حاصل على الدكتوراه في الفقه المقارن

عنوان المقال لاـ يستهدف الإثارة، ولا الصدمـة، أو نفي أثر الـدين في الحياة، سواء على المسـتوى الفردي أو الجماعي، بل هو ينطلق من عمق الدين، واستظهار نصوصه قرآنا وسنة، والغوص في تجارب المؤمنين به منذ صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحتى يوم الناس هذا

فهو ينطلق من حقيقة مهمة: أن اعتماد الناس على تدين الفرد المسؤول، سواء كان مسؤولا عن سلطة، بأن تولى زمام الحكم بين الناس، أو كـان مسؤولاـ في جماعــة دينيـة، فالاعتمـاد على تـدينه والثقـة فيـه فقـط، هـو الخطر بعينـه، وأحـد مكـامن الفتنـة والبلاـء الـذي يعيشــه المؤمنون بذلك سنين طويلة، وللأسف لا ينتفع الكثيرون بهذه التجارب، بل يمر الجيل تلو الجيل بنفس التجارب دون عظة أو اعتبار.

إذ لو كان من يتولى السلطة ـ صغرت أم كبرت ـ لديه إيمان حقيقي، ودين صحيح، لسعى إلى وضع مؤسسات تحاسبه وتراقبه، وتأخذ على يـده إن أخطأ، لكن ثقـة الجماهير ونخبتها في تـدين من يحكمونها، أو من يتولون أمرها، ينتقل بالشخص المسؤول من الحاكم المتدين إلى الحاكم المستبد المتدين كذلك، أو من تخلى عن تدينه، لأن السلطة وكرسيها أبقى لديه من ذلك□

ومع طـول المكـث في المنصـب، يصـبح متلبســا بـه، فـالوطن سيضـيع بـتركه، والــدعوة ســتنتهي بمغـادرته، ولأجـل ذلك يمـارس الاســتبداد والديكتاتورية، وهو مســتمر على تدينه، فاصـلا بين التدين وما يفعل، أو مبررا ما يفعل باسم التدين، ولن يعدم أن يجد من يبرر له ذلك دينيا، ويسوق له البراهين عليها، وذلك في غياب المؤسسات التي ترده عن استبداده.

ولذا وضع الإسلام بابا عريضا في أحكامه ومناهجه، عن الدين النصيحة، وعن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن سيد الشهداء الحمزة، ورجل قام إلى سلطان جائر، فأمره ونهاه فقتله؟! وتشريعات الإسلام فيما يتعلق بالمجتمع، لا تعتمد على تدين الشخص نفسه، بل على المجموع من الناس، فهناك عبادات تؤدى فرديـة، وهي: النوافل، بينما الفرائض فأعلاها أجرا ما كان جماعـة، وهناك إمام يؤم الناس في الصلاة، فإذا أخطأ كان على من خلفه من الصفوف أن يصوب له الخطأ، وحين يسـهو الإمام، ويسجد للسهو، يسجده معه من صلى، وإن لم الصلاة، فإذا أخطأ كان على سهوه، وهكذا جل التشريعات في الإسلام تنطلق من هذا المبدأ، الجماعية والمسؤولية التضامنية.

ولو رحنـا ننطلق من الإمام الصـغرى (الصـلاة)، إلى الإمامـة بـدرجاتها المختلفـة، سواء الكبرى أو الوسـطى، فكل مسؤوليـة في الإسـلام رغم اشتراط التقوى والورع فيمن يتولاهـا، فلم تترك المهمـة لورعه وتقواه وتـدينه الشخصـي، بل أوكلت للأمـة الرقابـة والمحاسـبة الدائمـة له، ولو أدى ذلك لعزله.

ولو راجعنا معظم تجاربنا الإسـلامية والعربيـة في الحكم والمسؤوليـة، سـنجد أن معظمهـا أوتي مـن هـذا الجـانب، سـواء كـان بـالتمظهر بالتـدين، أو كـان تـدينا حقيقيـا، لكنه انفرد بـالحكم، وتركت له أزمـة الأـمور، فتحول لاسـتبداد، وذلـك لغياب المؤسـسات التي تراقب وتحاسب، بشكل مستمر ودائم.

إن أعظم نموذج عـادل في تاريخنـا الإسـلامي في الحكم البشـري، هو عمر بن الخطـاب رضـي الله عنه، وقـد مر ذات يوم في المدينـة، فسـمع أصوات كؤوس خمر، فتسور باب البيت على شاربي الخمر، وضبطهم متلبسين بجرمهم، فقالوا له: يا أمير المؤمنين أخطأنا مرة، ولكنك أخطأت مرتين، أخطأنا بشرب الخمر، ولكنك تجسست علينا، ثم تسورت علينا باب البيت، فأدرك عمر صحة موقفهم، فخرج دون عقاب لهم. وهي حادثة مشهورة في التاريخ الإسلامي، لكن المفكر الكبير عباس العقاد، عقب تعقيبا مهما، حيث قال: وإذا كان عمر يستحق الإشادة في هـذا الموقف، إذ صـعد بالأمر ورجع فورا عن توقيع العقاب، حينما ووجه بنصوص القرآن التي لا تقف في صـفه، فإن ما يسـتحق التقدير هو النظام الإسلامي الذي ألزم الخليفة باحترام حرية الناس في مساكنهم□ فالعقاد يشيد لعظمة الإسلام التي جعلت شخصيا مذنبا مقترفا لجرم، لكن ذلك لم يمنعه رغم مهابة عمر، وصرامة النظام، أن يواجه، ويتراجع عمر عن العقوبة.

وكان عمر رضي الله عنه يدرك ذلك، ولم يترك الأمر لتدينه، رغم تلقيب الرسول صلى الله عليه وسلم له بالفاروق، ولكنه حين تولى، وحين تولى من قبله أبو بكر، كان نداؤهم الأول بعد توليتهم: العون على المسؤولية حين الاستقامة، وتقويمه حين اعوجاجه، فكانت العظمة العنب الدينيـة لعمر وحدها لا تكفي، بل كانت العظمة عظمة النظام الذي وضعه الإسـلام، وعظمة المجتمع الذي كان يقـف لعمر يحاسـبه ويساءله، رغم الثفة في دينه، لكن الثقة الدينية وحدها لا تكفى لمنع استبداد الشخص لو تسرب إليه، بل لا بد من محاسبته.

وهو ما رأيناه من عمر نفسه مع صحابي جليل آخر، هو خالد بن الوليد، فمحاسبة عمر ومساءلته الدائمة لخالد كانت عاملا في كبح جموح خالد، وتقليل أخطائه العسكرية التي كانت تصدر عن حسن نية منه، ولم يكن دافعها التجاوز، بل مقتضيات الحرب وضروراتها، ومع ذلك لم يترك لتدينه الفردي يتحكم في الأمر وحده، وقد كان ذلك يمارس من جنده ومن مجتمع المدينة، رغم إعطاء النبي صلى الله عليه وسلم لقب: سيف الله المسلول لخالد، فلم يكن ذلك ضمانة أبدية، أو حاجزا عن المحاسبة، أو الرقابة، لأن التدين الفردي هنا لا يكفي وحده، بل لا بد من مؤسسة الحكم والمسؤولية.

يروي لنا التاريخ فيما بعد الراشدين، أن بريرة رضي الله عنها، وقد كانت مولاة للسيدة عائشة رضي الله عنها، رأت على عبد الملك بن مروان مخايل الذكاء والطموح، وقد كان متدينا، وكان عبد الملك يتردد عليها، فقال: كنت أجالس بريرة بالمدينة قبل أن ألي هذا الأمر، وكانت تقول لي: يـا عبد الملك، إني أرى فيـك خصالاـ لخليق أن تلي هـذا الأـمر، فإن وليته فاحـذر الـدماء، فإني سـمعت رسول الله صلى الله عليه وسـلم يقول: "إن الرجل يـدفع عن باب الجنـة بعـد أن ينظر إليه، بملء محجمة من دم يهريقه من مسـلم بغير حق"، لكن عبد الملك تولى الأمر، فماذا فعل في ظل غياب مؤسسات، وفي ظل حكم ملك عضوض؟!

ضربت هـذه النماذج وركزت على نموذج من الراشدين، وبأعلى مستويات العدل، لننزل بعد ذلك إلى العصور التالية، انتهاء بعصورنا، فلم يمنع التـدين مسؤولين وحكاما من ممارسة البطش والظلم، والاسـتبداد، رغم تدينهم، وتصدرهم بين الناس بهذا التدين، دعك ممن اتخذوا التدين مطية للوصول لثقة الشعب، لكن الواقع المعيش أظهر لنا شخصيات معاصرة كانت ولا زالت تمارس البطش والاستبداد مع تدينها□

فقد كان الرئيس أنور السادات متدينا، وكان السـيد حسين الشافعي كذلك، ومع ذلك ترأسا محكمة يعلمان علم اليقين أن المتهمين الماثلون أمامهم مظلومين، وقد حكم الشافعي على الأستاذ عبد القادر عودة بالإعدام، وهو يعلم براءته، وكان الشافعي متدينا صوفيا، وكان يكتب مقالات يفسـر سورة النسـاء، ومنهـا قوله تعـالى: (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالـدا فيها)، ومع ذلك أصـدر حكمه، ولمـا حـاوره الأسـتاذ أحمـد منصـور في برنامـج (شاهـد على العصـر) راح يبرر مـا فعـل، بـل يـدافع عنه بـدون أدنى تفكير أو مراجعـة، وقـد أكل المشيب كل شعر رأسه، وكانت له لحية، وزبيبة الصلاة في جبهته!

والحديث يمتد، سواء بالحديث عن السيسي، أو عن عمر البشير، ووصولا بأحمد الشرع، لن يختلف من حول هؤلاء في حديثهم عن تدينهم، بغض النظر عن شـكل هذا التدين، صوفيا، أو إخوانيا، أو جهاديا، أو أي شـكل كان، فهل كان أو سيكون تدين أي حاكم أو مسؤول مانعا عن الاستبداد أو الانفراد بالحكم، ثم ممارسة ألوان الاستبداد، ما لم يكن لديه مجتمع قوي، ومؤسسات قوية، تراقب وتحاسب، وترشد؟!

أقول هذا الكلام لأن هناك من يريد تصدير صورة الحاكم أو المسؤول عن طريق تدينه، والثقة في ذلك، بل والإفراط فيها، ويغض النظر عن ضرورة وجود المؤسسات الـتي تعبر عن الأمـة، وتكون وكيلـة عنهـا، وهو كلاـم لاـ يصـدر إلاـ عن جاهـل بالـدين، أو جاهـل بالتاريـخ والواقع، أو جاهـل بـذلك كله، وتـدفع الأمـة والشـعوب ثمن هـذا الجهـل عقودا تلو العقود، بينمـا هنـاك شـعوب أخرى لا تنتسب للإسـلام، اسـتطاعت بناء مؤسسات حكم، ومؤسسات مراقبة، ومؤسسات محاسبة، بجانب الحساب الشعبي والوعي بما يجب أن تكون عليه من يقظة وضمير.

ومن يتأمل الآيـة الـتي أطلـق عليهـا الإمـام ابن تيميـة: آيـة الأ.مراء، وهي قـوله تعـالى: (يـا أيهـا الـذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء: 59، فقـد جاءت ولي الأمر هنا بالجمع، (أولي الأمر)، وهي دلالة على أنه ليس فردا وحده يتولى الحكم، بل هو لا يمثل سوى رأس الهرم كشخص، لكن في وجود مؤسسات، فهو مجرد ترس في الجهاز، وحوله ومعه تروس بدونها لا يستقيم الأمر□